

أسعار الفائدة ستبقى منخفضة حتى في حال إقرار عدة زيادات بنسبة 0,25%

## ما تداعيات رفع الفائدة الأميركية على الاقتصاد العالمي؟

في التعجيل بأزمة مالية في البلدان النامية. ويرى خوسيه أنطونيو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للمشؤون الاقتصادية سابقا أن الأزمة تتمثل في الهيمنة العالمية للدولار الأمريكي، وهو ما سيتسبب في تأثر مفرط للسياسة النقدية في الأسواق الناشئة.

في حين يرى يونغدينغ مدير الاقتصاد العالمي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن هذه المخاوف ستترجع مع إدراج اليوان الصيني في سلة عملات احتياطات صندوق النقد الدولي.

وعلى المدى القصير، قد يعني دخول اليوان لسلة عملات احتياطات حقوق السحب الخاصة إقناع الأسواق بأن خفض قيمة العملة الصينية في أغسطس الماضي لم يكن بداية لهبوط كبير، وهو ما سيخفف من الضغوط الهبوطية لعملات الأسواق الناشئة خاصة في آسيا.

ويعتقد نوربيل روبيني الذي توقع الأزمة المالية في 2008 أن التصحيح في الأسواق الناشئة قد حدث بالفعل خلال الفترة الماضية، وهو ما يحد من احتمالات حدوث مزيد من الهبوط بعد قرار الاحتياطي الفيدرالي. فيما يخص الوضع في الولايات المتحدة وأوروبا، يعتقد معظم المحللين أن رفع الفائدة الأميركية سيكون له تأثير محدود على النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، إلا أن تشيلر يسدي قلقه بشأن تراكم الديون وارتفاع أسعار الأصول في البلدان المتقدمة.



استمرار سياسة التشديد النقدي في الولايات المتحدة يهدد بمشاكل خطيرة للاقتصاد العالمي

الفائدة الأميركية ستبقى منخفضة حتى في حال إقرار عدة زيادات بنسبة 0,25%

رابحون وخاسرون ويجمع الاقتصاديون تقريبا على أن آثار رفع الفائدة الأميركية ستظهر بشكل أكبر خارج الولايات المتحدة، حيث يشير جيفري فارانكل من جامعة «هارفارد» إلى احتمالية تكرار سيناريو عامي 1982 و1994 حينما تسبب تشديد السياسة النقدية الأميركية

إنجلترا السابق «هوارد ديفين» إنه من المبرر زيادة أسعار الفائدة استجابة لطفرة الائتمان، رغم استمرار التضخم دون المستهدف، كما يحذر الحائز على جائزة نوبل روبرت شيلر من أن الفائدة المنخفضة خلقت فقاعات في العقارات والأسهم والسندات طويلة الأجل، ما قد يتسبب في أزمة اقتصادية. ويوضح كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد كينيث روغوف أن أسعار

ما تعتبره «الهاء الدولار»، مشيرة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي انصرف عن هدف مكافحة التضخم بسبب مخاوف غير مبررة خاصة بقوة الدولار. ويرى العديد من كبار الاقتصاديين السابق لدى «مورجان ستانلي» إلى أن الفيدرالي الأمريكي أخطأ في إبقاء معدل الفائدة منخفضا للغاية لفترة طويلة، ما تسبب في عدم الاستقرار المالي. ويقول نائب محافظ بنك

في حين يشير «باري أبتنغرين» الخبير لدى مؤسسة «بيركلي» إلى أن قرار كان مدفوعا بالوضع في الصين، خاصة مع سعي بكين لاستقرار قيمة اليوان.

التدرج المطلوب ويعارض الخبير في «الأونكتاد» ريتشارد كوندل قرار رفع الفائدة الأميركية معتبرا أنه «سابق لأوانه»، قائلًا إن استمرار سياسة

اقتصاديون: آثار رفع الفائدة ستظهر بشكل أكبر خارج الولايات المتحدة

اعتبر تقرير نشره «بروجيكت سنديكيت» أن قرار الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة لأول مرة منذ 2006 يمثل «لحظة حاسمة للاقتصاد العالمي»، ويبدأ ما أطلق عليه الاقتصادي محمد العريان اختلاف السياسة العظمى، مع تداعيات تشمل الاقتصادات والأسواق المالية العالمية.

وأشار التقرير إلى أن تأثير رفع الفائدة الأميركية بنسبة 0,25% سيكون قويا خاصة على البلدان الناشئة، حيث تعتبر عملاتها عرضة لارتفاع الدولار، وتشديد شروط السيولة في الولايات المتحدة، ورصد محللون قرار رفع الفائدة الأميركية وتداعياته من عدة زوايا واسعة.

ويرى جوزيف ستيفنز الحائز جائزة «نوبل» في الاقتصاد أن هناك احتمالات لتشديد السياسة النقدية بشكل أسرع من المعلن، حيث إنه بدلا من محاولة السيطرة على التضخم يسعى المركزي الأميركي للحد من البطالة ومكافحة عدم المساواة في الدخل.

وأضاف أن تحقيق ذلك يتطلب من الاحتياطي تحفيز الاقتصاد الأميركي عن طريق «الأموال السهلة»، وهو ما يجعل خطوة رفع معدل الفائدة بنسبة 0,25% أمرا خطيرا وسابقا لأوانه. ويعتقد «خارمن راينهارت» من جامعة «هارفارد» أن الاحتياطي الأميركي سيعتمد سياسة التدرج في تشديد السياسة النقدية، لتجنب الإضرار بالأسواق الناشئة الخفيفة بالديون الدولية.

## ارتفاع السيولة العالمية ترليون دولار في 2016

وأضاف أن المركزي الأميركي ربما يضطر إلى وقف أو ربما تغيير اتجاه بورة رفع أسعار الفائدة العام المقبل في مواجهة تدهور الائتمان المحلي والأوضاع الاقتصادية. وتعمزنت السيولة في الأسواق المتقدمة هذا العام بفعل عمليات إعادة شراء قياسية في الولايات المتحدة وتوزيعة أرباح بما يزيد على تريليون دولار وصفقات اندماجات واستحوادات عالمية بقيمة 4,6 تريليون دولار لكن ذلك سيتضاءل العام المقبل.

البنك المركزي الصيني تيسير السياسة النقدية للحفاظ على استقرار وتوازن الاقتصاد. وإذا تم ذلك بجرأة كافية فربما يحفز تعافيا على نطاق أوسع في التدفقات إلى الأسواق الناشئة بالرغم من سياسة التشديد النقدي التي ينتهجها الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) في الولايات المتحدة، وتابع هاول «ينبغي على المركزي الصيني البدء في زيادة ميزانيته العمومية. عليهم أن يفعلوا شيئا.. وإلا فسواجوهون أزمة ائتمان».

دولار، حيث ستشهد الأسواق الناشئة زيادة 2,5 تريليون دولار وهو ما يعوض انكماش قدره 1,5 تريليون دولار في الأسواق المتقدمة. وعلى الرغم من تلك الزيادة المتوقعة في العام المقبل فإن ذلك لن يعوض تماما التراجع في العام الحالي الذي بلغ نحو 1,7 تريليون دولار ويرجع أساسا إلى هروب للاستثمارات، إن ذلك سيشكل زيادة أقل من 1٪ من السيولة الحالية في الأسواق العالمية التي تبلغ 105,7 تريليون

أظهر تقرير اقتصادي إن السيولة العالمية ربما ترتفع بما يصل إلى تريليون دولار العام المقبل، حيث سيغطي التعافي المحتمل في الأسواق الناشئة على الانكماش في العالم المتقدم تحت ضغط ضعف القطاع الخاص في الولايات المتحدة. ووفقا لـ«رويترز» قالت جروس بوردر كابيتال للاستشارات، إن ذلك سيشكل زيادة أقل من 1٪ من السيولة الحالية في الأسواق العالمية التي تبلغ 105,7 تريليون

وللاتزامات المترتبة عليهم بموجبها، والمقرر أن يبدأ تطبيقه اعتبارا من 2016». وقالت الصحفية إن نائب رئيس شركة الاستشارات المالية والتدقيق الأميركية جيم اونيل زار دبي في الأونة الأخيرة حيث أشار إلى «أن الإمارات وقعت اتفاقية لتطبيق نصوص الفاتكا، والتي توجب على المؤسسات المالية إصدار تقارير سنوية عن المعلومات المالية والحسابات المتعلقة بعملائها ممن يحملون الجنسية الأميركية». وأضافت الشركة المالية أنه اعتبارا من يناير المقبل، فإن إدارة خدمات الدخل الداخلي IRS ستصدر قوائم بأسماء الأميركيين الذين يتخلفون عن تطبيق القانون، على أن المواطن الأميركي لن يكون عرضة لفقدان صلاحية جواز سفره إذا كان في مرحلة تسوية أوضاعه الضريبية مع الإدارة ألفة الذكر.

قانون الفاتكا ينص على أن الأميركيين سواء كانوا مقيمين في الولايات المتحدة أو خارجها أو حيثما كانوا، يجب عليهم أن يصرحوا بما يحصلون عليهم من دخل فضلا عن التقرير عن حساباتهم المصرفية ليدفعوا ما يستحق عليهم من ضرائب إذا ما أرادوا الاستثمار في حمل جوازاتهم الأميركية.

محمود عيسى قالت صحفية «غلف بيزنس» إن الإمارات وقعت اتفاقية مع الولايات المتحدة لتطبيق بنود قانون الامتثال الضريبي الاجنبي (الفاتكا) على الأميركيين المقيمين في الإمارات اعتبارا من مطلع العام المقبل. ومن المعروف أن

## «أوبيك» تتوقع انخفاض الطلب على النفط في 2020

الخام الأميركي يتخطى «برنت» سنغافورة - رويترز: ارتفعت أسعار النفط الأميركي مسجلة علاوة سعرية فوق خام برنت في التعاملات الدولية أمس بعد أن أظهر تقرير هيويتا غير متوقع في المخزونات الأميركية مع احتمالات زيادة حجم الصادرات في سوق النفط الذي يعاني بالفعل من تخمة كبيرة في المعروض. وجرى تداول عقود خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة استحقاك شهر عند 36,47 دولارا للبرميل، مرتفعا 33 سنتا عن آخر سعر للتسوية، وجرى تداول خام برنت في وقت سابق عند مستوى متدن بلغ 36,28 دولارا للبرميل، منخفضا عن خام غرب تكساس الوسيط بعد أن ظل لفترة طويلة متوقفا على الخام الأميركي ليتجاوز الأخير خام القياس العالمي بعلاوة سعرية بسيطة للمرة الأولى منذ نوفمبر 2014 الذي شهد الوضع نفسه لفترة قصيرة.

لندن - رويترز: تتوقع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) انخفاض الطلب العالمي على النفط في 2020 عن مستواه في العام القادم مع صمود إمدادات المعروض من المنافسين أكثر من المتوقع بما قد يزيد الجدل بشأن جدوى استراتيجيتها الرامية للسماح بهبوط الأسعار لإخراج منافسيها من السوق. ورفعت المنظمة في تقريرها عن آفاق النفط العالمية توقعاتها للمعروض العالمي من النفط المحكم الذي يشمل النفط الصخري رغم انهيار الأسعار. ورفضت المنظمة قبل عام خفض الإمدادات للحفاظ على حصتها في السوق في مواجهة المنافسين ذوي تكلفة الإنتاج العالية. وقالت أوبك إن الطلب على النفط سيصل إلى 30,70 مليون برميل يوميا في 2020 انخفاضا من 30,90 مليون برميل يوميا في العام المقبل. ويقل حجم الطلب المتوقع على نفط المنظمة في 2020 نحو مليون برميل يوميا عن المستوى الحالي لإنتاجها. وذكر التقرير أن الإنتاج العالمي من النفط المحكم سيصل إلى 5,19 ملايين برميل يوميا بحلول 2020 ليلعب زورته عند 5,61 ملايين برميل يوميا في 2030 ثم يتراجع إلى 5,18 ملايين برميل يوميا في 2040 مع انضمام الأرجنتين وروسيا إلى أميركا الشمالية في إنتاج هذا النفط.

الإمارات: لا خطط لفرض ضريبة على دخل الأفراد وكالات: أكد وزير الدولة للشؤون المالية في الإمارات عبيد حميد الطاير عقب إقرار المجلس الوطني الاتحادي ميزانية 2016 أنه «لا نية ولا يوجد أي دراسة لفرض ضرائب على دخل الأفراد»، مشددا على أنه لا يجوز فرض أي ضريبة أو رسوم الا بقانون وفقا للدستور. وأضاف الوزير أن هناك دراسة في مراحلها الأولية لفرض ضريبة على التحويلات الخارجية، ولم يتخذ أي قرار في هذا الشأن حتى الآن، وفي حال اتخاذ قرار بهذا الشأن لابد من معرفة انعكاسات ذلك على مختلف القطاعات. وطرق الوزير إلى موضوع ضريبة التبغ، مشيرا إلى دراسة لفرض ضريبة التبغ من 100، حاليا إلى 200٪، موضحا أنه في حال إقرار ذلك على مستوى دول مجلس التعاون سيتم تنفيذه في 2017، موضحا أن الحكومة الاتحادية لا تحصل

وبخلاف ذلك فإن هذه الجوازات ستفقد صلاحيتها. ونسبت الصحفية إلى احدى المؤسسات المالية المعنية بالموضوع تحذيرا مفاده «بأن جوازات السفر الخاصة بالمواطنين الأميركيين في الإمارات قد تلغى أو تفقد صلاحيتها الشهر المقبل إذا لم يمتثلوا لنصوص القانون المذكور

إيرادات ضريبة التبغ إلا الزهيد منها، وغالبية الإيرادات تذهب إلى الحكومات المحلية. وعن ضريبة القيمة المضافة قال الوزير: «في حال إقرار هذه الضريبة التي تناقش على مستوى دول مجلس التعاون في بداية 2016 فإن تطبيقها سيتم في العام 2018 أو 2019»، حيث يحتاج القطاع الخاص إلى معرفة ما هو خاضع للضريبة، وسيتم إعطاء القطاع الخاص فترة 18 شهرا للتطبيق في حال إقرارها، كما أن الحكومة تحتاج إلى فترة لإعداد الانظمة الخاصة بذلك. وخلال الربع الأول من 2016 ستتحق الأمور بهذا الشأن، مستبعدا أن يكون هناك تطبيق أحادي للضريبة المضافة وإنما على مستوى دول المجلس، والدراسة التي تجري ستتضمن إن كانت هناك سلع ستستثنى من الضريبة أم لا.

## سعر البنزين أقل من الحليب في أميركا!



غالون البنزين في الوقت الحالي بشكل أكثر دقة من معرفتهم بأسعار السلع الأخرى، كما أنه من المرجح أنهم لا يملكون فكرة أن البنزين أرخص حاليا من كل السوائل الأخرى التي يشترونها تقريبا. وكشف استطلاع أن السائل الوحيد المبيع للمستهلكين الذي يتكلف أقل من البنزين هو الماء، حيث تباع زجاجة المياه المعبأة بأقل من سنت واحد للأونصة. في حين يباع البنزين بتكلفة 1,6 سنت للأونصة، بينما تبلغ تكلفة الحليب حوالي 2,6 سنت للأونصة، ويصل سعر الأونصة لزجاجة «كوكاكولا» حوالي 1,5 سنت. وتبلغ تكلفة كوب قهوة من «ستاربكس» نحو 14 سنتا للأونصة، في حين تبلغ تكلفة المشروبات الكحولية أعلى من 10 سنتات للأونصة، حيث قد تصل إلى 45 سنتا.

لينخفض خلال الأسابيع الماضية من هذا المستوى. وكشفت بيانات الحكومة الأميركية خلال العشرين عاما الماضية لأسعار المنتجات المعدلة حسب التضخم أن أسعار الحليب كانت دائما تتجاوز سعر البنزين. وتغير هذا الواقع لفترة وجيزة حينما ارتفع سعر غالون البنزين أعلى مستوى 4 دولارات في منتصف العقد الماضي، قبل أن ينعكس هذا الارتفاع مع الركود الاقتصادي الذي ضرب الولايات المتحدة في عام 2008. وتبادل سعرا البنزين والحليب في الولايات المتحدة مركزيهما في قائمة السوائل المتداولة منذ عام 2009 حتى انخفاض أسعار الوقود بشكل كبير منذ نهاية العام الماضي. ويسدرك العديد من الأميركيين تكلفة

أشار تقرير نشرته «وول ستريت جورنال» إلى أن أسعار الوقود في الولايات المتحدة تراجعت خلال العام الماضي، لتعود أرخص من أسعار الحليب. وانخفض متوسط السعر الوطني للغالون من البنزين العادي في الولايات المتحدة أقل من دولارين يوم الاثنين الماضي، للمرة الأولى منذ عام 2009. بينما بلغ في عدة ولايات أميركية أقل من 1,80 دولار للغالون الواحد، في حين وصل سعر غالون البنزين في الولايات المتحدة خلال موسم العطلات لأقل من دولارين، فإن سعر غالون الحليب في السوق الأميركي لن يقل عن 3 دولارات. وذكرت وزارة العمل الأميركية أن سعر غالون الحليب في السوق الأميركي بلغ خلال نوفمبر الماضي 3,30 دولارا، في حين وصل سعر البنزين إلى 2,19 دولار،